الأنباء
السبت 14 نوفمبر 2015

كامل العوضي: زيارة الأمير إلى روسيا تاريخية ولها أبعادها السياسية والاقتصادية

قال رئيس اللجنة الخارجية في مجلس الأمة النائب كامل العوضي إن زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى روسيا هي زيارة تاريخية بكل ما تحمله الكلمة من معان، خاصة أن سموه اختار المكان المناسب في الوقت المناسب كما هي عادة سموه والتي اكتسبها من خبرته الطويلة في العمل الديبلوماسي والسياسي.

وأضاف العوضي أن الزيارة ستكون لها آثار إيجابية على عدة مستويات خاصة المستويين أخرى على المستوى الإقليمي والعالمي، معتبرا أن زيارة صاحب السمو الأمير سيكون لها تأثير إيجابي في إعادة توازن القوى في المنطقة وستسهم في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة وتدفعهم إلى طاولة السياسة لحل القضايا الشائكة في مجتمعاتنا العربية بما لروسيا من ثقل وأهمية على المستوى الدولي، لافتا إلى أن روسيا أصبحت الآن لاعبا رئيسيا في الأحداث السياسية الحاصلة في الشرق الأوسط، خاصة الوضع السوري المعقد من سنوات، وبالتالي فإن إهمال التفاوض معها أمر غير مقبول.

وشدد العوضي على ضرورة السياسي والاقتصادي خاصة أن روسيا تعتبر دولة رئيسية من بين الدول العظمى والتي يجب تطوير العلاقات معها والاستفادة من هذه العلاقات على أساس المصالح المشتركة والمبادئ الوطنية. وبين العوضي أن توقيت الزيارة وارتباطها بالأحداث الدولية الحالية يعطي الزيارة أهمية مميزة خاصة أن منطقة الشرق الأوسط تعاني من العديد من الأزمات والتي يمكن لروسيا أن تلعب فيها دورا محوريا، بالإضافة إلى دول تطوير العلاقة بين البلدين في جميع المجالات، مؤكدا على أن هذه الزيارة تعتبر دفعة قوية للعلاقات بينهما، كما أنها ستفتح آفاقا جديدة للتعاون بين البلدين. خاصة بعد تناول الزعيمين السبل الكفيلة بتعزيز التعاون القائم بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والنفطية والتعاون العسكري وسبل تعزيز العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين وتنميتها في المجالات كافة.

واشار العوضي الى ان توقيع صاحب السمو الامير والرئيس بوتين على اتفاقيات ثنائية في شأن الإعفاء من تأشيرة الدخول لحملة جوازات السفر يعد امرا رائعا يسهل سبل التعاون والتقارب بين البلدين خاصة مع حزمة الاتفاقيات المشار اليها.

وختم العوضي مؤكدا أن الأوساط السياسية والاجتماعية الروسية أيضا تعلق آمالا كبيرة على زيارة صاحب السمو الأمير إلى روسيا، حيث أكد مسؤولون روس على أهمية الزيارة وحيويتها، ما يدل على أهمية الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي الذي تلعبه الكويت في المنطقة.

كامل العوضي

أعضاء مجلس الأمة يدينون تفجيرات بيروت: متضامنون مع لبنان وشعبه في مواجهة الإرهاب الأسود

مبارك الخرينج

د.يوسف الزلزلة

فيصل الدويسان

د.عبدالحميد دشتي

أدان أعضاء مجلس الأمة التفجير الإرهابي الذي وقع أمس الأول في منطقة برج البراجنة في العاصمة اللبنانية بيروت، معتبرين أنه عمل جبان يتنافى مع جميع الأديان والشرائع السماوية، مؤكدين في الوقت نفسه تضامن الكويت الكامل حكومة وشعبا مع لبنان الشقيق في مواجهة الإرهاب الأسود.

وفي هذا السياق، أدان نائب رئيس مجلس الامة وعضو البرلمان العربي مبارك الخرينج الحادث الانتحاري الارهابي الذي حدث في لبنان في منطقة برج البراجنة والذي اسفر عن عدد كبير من القتلي والجرحى الأبرياء والتدمير الشديد في المنطقة.

واعتبر الخرينج ان هذا الحادث الارهابي الجبان موجها لأمن واستقرار لبنان وخلطا للاوراق في بيروت وبث روح الفتنة بين شعبها.

واكد الخرينج ان الإرهاب الأسود لا يعرف دينا ولا مذهبا بل ان الارهاب يهدف الى الدمار وخلق الفوضى والفتنة بين ابناء الشعب الواحد وهذا ما يسعى اليه الارهابيون من خلال التفجيرات التي يقومون بها بين الحين والآخر في البلدان العربية والاسلامية.

واكد ان على الجميع الوقوف بوجه الارهاب الجبان والعمل المشترك تجاه تجفيف منابع الارهاب وضرب البيئة الحاضنة له في المنطقة لان الارهاب لا يفرق بين الشعوب لان هدفه الفوضى والتدمير، مطالبا بالتعاون لما في مصلحة الاستقرار والامان.

وختم الخرينج بتقديم تعازيه القلبية للبنان قيادة وشعبا على الحادث الارهابي، سائلا الله عز وجل الرحمة والمغفرة للذين توفاهم الله والشفاء العاجل للمصابين

نواب: كفى استهدافاً للمسلمين تقتيلاً وتشريداً وتدميراً وإفقاراً

الإرهاب الأسود لا يعرف ديناً ولا مذهباً بل يهدف إلى الدمار وخلق الفوضى والفتنة

من جانبه، قال النائب د. يوسف الزلزلة: وهكذا تمتد يد الإرهاب مرة أخرى إلى المؤمنين الأخيار في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت وهم مجتمعون في جامع الإمام الحسين عليه السلام في منطقة برج البراجنة يبتهلون الى الله بالدعاء في ليلة الجمعة المباركة لترتفع ارواح الشهداء الى بارئها ويسيل الدم الطاهر للجرحى في ارض لبنان الشقيق، هذا العمل الارهابي الذي يتنافى مع جميع الشرائع والقيم والاعراف الالهية والاسلامية والانسانية والذي يدلل على وحشية حاملي هذا الفكر المنحرف والذي يسعى المجتمع الدولي للقضاء عليه وتجفيف منابعه الدموية الاجرامية، نسأل الله عز وجل أن يجمع الشهداء مع النبي وآله الطاهرين في أعلى عليين وأن يمن على الجرحى بالشفاء العاجل القريب وان يحمي أرض لبنان وشعبها الشقيق من كيد الكائدين وشر الاشرار، انه سميع مجيب.

بدوره، اعتبر النائب فيصل الدويسان ان التفجير الإرهابي في لبنان موجه ضد شهداء المقاومة بدافع الحقد عليهم حيث ان هذا العمل الاجرامي تزامن مع يوم الشهيد فأرادوا ان يشوهوا هذه المناسبة العظيمة على كل شريف.

واكد الدويسان ان مسيرة الشهداء مستمرة منذ خلق الله الخليقة ولن تتوقف مهما فعل الارهابيون والفئة الضالة التي تؤيدهم من صهاينة العرب المنحرفين ومن لف لفهم فالجنة لأهل الحق والنار لأهل الباطل.

من ناحيته، قال النائب د. عبدالحميد دشتي إن كلمات الشجب والاستنكار للفعل الارهابي الجبان الذي استهدف العباد الامنين بين يدي الله في دار من دور الله وفي ليلة الجمعة، في مصنع الابطال بالضاحية الجنوبية في لبنان، لا تكفي وستستمر آلام الامة والبكاء على الشهداء مادام بقي الفكر التكفيري وصناعه وحواضنه، فلا بد للانسانية من نهضة ووقفة جادة يكون المسلمون رأس حربتها لانقاذ اسلامهم السمح المستنير وهو المستهدف اصلا، فبعد عقود من المعاناة والانحدار العام لحال الاسلام والمسلمين في جميع مناحي الحياة في هذا العالم المتحضر، فقد اصبح التشخيص سهلا وأسبابه واضحة جلية لا تحتاج الى جهد وعناء لكشفها، فالفكر التكفيري،صنيعة الصهيونية العالمية التي واجهت به امتنا به واختفت خلفه، واليوم هي من تقتل القتيل وتمشي في جنازته، كفى استهدافا للمسلمين تقتيلا وتشريدا، تدميرا وافقارا وما صاحب ذلك من ويلات ومأس، اليوم الشيعة قدرهم ان يكونوا هم في مقدمة ركب المستهدفين وغدا سائر السنة من جميع المذاهب، كما استهدف الانسان من قبل من ابناء عموم الديانات السماوية، ولم يأمن من شر التكفيريين، الا الصهاينة لانهم هم صناعها، فالبكاء على الشهداء الذين سقطوا ويسقطون في كل ساحات المواجهة لا يكفي ان لم يكن ذلك مصحوبا بعمل مخلص جاد واصرار وعزيمة على مواجهة هذا الفكر التكفيري الثابت دليلا ويقينا انه صهيوني المنشأ فملاحقته في عقر داره اينما كان وضربه باعتباره رأس الافعى هو من اوجب الواجبات على الامة الاسلامية، والانسانية جمعاء، والا فنحن امام مشاهد ستتكرر في العقود القادمة وسيدفع احفادنا كلفها وستستمر معاناة الامة.. الرحمة والمجد والخلود لشهداء لبنان وسائر بلاد المسلمين وكفانا الله شر الفكر التكفيري ووقانا شرور التكفيريين، الا لعنة الله على الظالمين.

الهاجري والكندري: معايير الكفاءة والخبرة والعطاء هي الفيصل والحكم في تعيين القياديين

حذر النائب ماضي الهاجري وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي من المضي قدما في ترشيح أو تعيين مدير عام لهيئة الصناعة من خارج الهيئة، مشيرا إلى أن هذا الأمر فيما لو تم فإنه سيؤدي إلى إقصاء العديد من الكفاءات الوطنية الموجودة في الهيئة، وهذا ما نرفضه كنواب جملة وتفصيلا.

وقال الهاجري في تصريح صحافي إن ظلم وإقصاء مثل تلك الكفاءات من شأنه أن يؤدي إلى هجرتها وعزوفها عن العمل في القطاع الحكومي، مبديا رفضه لترشيح أو تعيين أسماء محسوبة على تيار معين أو لترضيات معينة، مؤكدا في الوقت نفسه أن معايير الكفاءة والخبرة والعطاء في الوزارة هي الفيصل والحكم في مثل هذه التعيينات في المناصب المهمة والحساسة.

وناشد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن يرفض هذه الترشيحات وأن يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح من خلال إعطاء كل ذي حق حقه وعدم ظلم وإقصاء كفاءاتنا الوطنية، مطالبا زملاءه أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية سرعة إنجاز تقريرها بشأن التعيين في المناصب القيادية حتى لا تكون التعيينات حسب الأهواء على حساب مصلحة الوطن.

من جانبه قال النائب فيصل الكندري انه من غير المقبول أبدا أن يقوم وزير التجارة د.يوسف العلي بتعيين مدير عام للهيئة العامة الصناعة من خارج الهيئة مطالبا الوزير بضرورة إثبات حسن نواياه في العمل الوزاري الجاد لأعضاء مجلس الأمة، لاسيما أن تعيين الوزير لم يتجاوز الأشهر

وقال الكندري في تصريح له إنه نمى إلى علمنا عزم وزير التجارة تعيين مدير عام للهيئة العامة للصناعة من خارج الهيئة وهو القرار الذي سنتصدى له إن صح، مضيفا ان الهيئة العامة للصناعة فيها من الموظفين ما يكفي من المؤهلين للمنصب مطالبا الوزير بالعودة عن قراره والنظر الى المصلحة العامة ومصلحة الهيئة.

وتابع الكندري ان التعيينات التي تأتي بالإشارة مرفوضة في أي موقع كان مشددا على ضرورة العمل سريعا في مجلس الأمة على إقرار قانون المناصب القيادية، وهو القانون الذي من شأنه أن يمنح الفرصة للشخص المناسب ليكون في المكان المناسب.

ماضي الهاجري

فيصل الكندري

نظرا للدور الكبير والمتميز للفقيد في إعداد وبناء الجيش الكويتي منذ تأسيسه

الخرينج لإطلاق اسم صالح المحمد الصباح على أحد الشوارع الرئيسية

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج باقتراح برغبة تخليدا لذكرى فقيد الكويت لشيخ الفريق المتقاعد صالح المحمد الصباح نصه كالتالي: نظرا للدور الكبير والمتميز للشيخ الفريق المتقاعد صالح المحمد الصباح نائب رئيس الأركان العامة للجيش الأسبق، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، في إعداد وبناء الجيش الكويتي منذ تأسيسه وإشرافه المباشر على تطوير الوحدات العسكرية والمدنية في القوات المسلحة الكويتية، وكذلك لا يمكن أن ينسى الشعب الكويتي مساهمات الشيخ صالح المحمد في الدفاع عن الكويت ومشاركته للقوات المسلحة الكويتية في حماية البلاد من الاعتداءات الخارجية ومشاركته في الحروب القومية تجاه الكيان الصهيوني على الجبهات العربية بمصر وسورية دفاعا عن الوطن العربي وانطلاقا من هذه الأعمال الجليلة التي قام بها المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ الفريق متقاعد صالح المحمد الصباح، لذلك اقترح بإطلاق اسم المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ صالح المحمد الصباح على أحد الشوارع الرئيسية أو أحد مرافق الدولة سواء العسكرية أو المدنية وذلك تخليدا لذكراه العطرة وحتى يكون نبراسا وقدوة للأجيال القادمة في حب الوطن.

تكتيك حكومي بامتياز في جلسة افتتاح البرلمان.. يمنحها تمرير أولوياتها باطمئنان

● رشيد الفهم

الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الجديد لمجلس الأمة، انتهت حكومية بامتياز، حيث جنت السلطة التنفيذية ما خططت له، في تجاوز استجواب الوزيرة هند الصبيح، والوصول إلى تشكيلة متوازنة في انتخابات اللجان البرلمانية. فحرص الحكومة على خوض استجواب النائب محمد طنا لوزيرة الشؤون، قبل انتخابات اللجان البرلمانية، ضربة معلم، وقرار مدروس بعناية.. وهذا مرده إلى أن النواب الذين تردد أنهم التقوا النائب طنا قبل أيام، ولم يمانعوا التوقيع على طلب طرح الثقة، لم يغامروا بالمضي قدما في هذا الطريق، لئلا يخسروا دعما حكوميا في انتخابات اللجان، وفضلوا استجوابا ينتهي عند حد المناقشة، بدلا من طلب الإطاحة بالوزيرة، ربما يعقد الحسابات، ويسيء للعلاقات، ويسقط اتفاقات سابقة للفوز بأصوات وزارية مهمة، تقلب النتائج رأسا على عقب.

وما يبدو في المشهد، أن التخطيط الحكومي، لم يقف عند هذا الحد، فالسلطة التنفيذية، تضع على أجندتها جملة قوانين ومشاريع، تعتبرها أولويات مهمة، لا يمكنها القبول بتأجيلها، تتنوع ما بين اقتصادية وأمنية وتنموية.. ما يعني أنها بحاجة إلى أعضاء في اللجان البرلمانية يتفقون معها، في الرؤى والأفكار والمواقف، حيال ماترمي إلى تمريره تحت قبة البرلمان في الدور الحالي، وهو ما تفوقت به إلى حد كبير، وفقا لما أسفرت عنه خريطة المقاعد في كل لجنة.

وإذا كانت الحكومة، أعلنت أن الاتفاقية الأمنية الخليجية من بين ما تبتغي الاستعجال في إقراره، فإنها ربطت ذلك، بأصواتها التي كانت سندا لبلوغ أعضاء بعينهم إلى اللجنة الخارجية.. فمعظمهم ممن يؤيدون تمرير الاتفاقية، وهو ما يعني أن تقريرها سيحال على البرلمان بالموافقة، من دون أي جدال، لاسيما أن هؤلاء صرحوا علنا في وقت سابق، بهذه المساندة، وبعضهم كان عضوا في اللجنة، خلال الدور المنقضي.

ويبدو أن طريق الحكومة أخضر، عند تعاطيها في ملف بديل الرواتب الاستراتيجي، مع لجنة الموارد البشرية، وهو مشروع بذل فيه وزير المالية أنس الصالح مجهودا كبيرا، في طرحه على أعضاء اللجنة نفسها في الدور الفائت، قبل أن يعود إلى حكومته ليدخل تعديلات على ما قدمه.

فأعضاء اللجنة الحالية، معظمهم على وفاق تام مع مقترحات الصالح في البديل، ما يوحي أن القانون سيرى النور خلال أشهر قليلة، لا سيما أن غالبية من ستجمعهم قاعة اجتماع بحثه، من المؤمنين بتمريره وضرورته، في قائمة آليات معالجة عجز موازنة الدولة، وسد منافذ الهدر فيها.

وعلى المنوال ذاته، فإن الأجندة الأهم لدى الصف الوزاري هي المشاريع الاقتصادية، للقضاء على الاختلالات في الاقتصاد الكويتي، واطلاق اجراءات جريئة غير شعبية، لترشيد الانفاق وتخفيض الدعومات وتوجيهها إلى من يستحقها، وهذه حتما لن تتحصل عليها الحكومة بوجود أعضاء يخالفونها التوجهات في اللجنة المالية.. بيد أنها تحسبت لذلك، واطمأنت إلى أصوات قريبة منها في منح الضوء الأخضر لما هو مستحق وحتمي للشأن المالي في الفترة المقبلة.. ومبدئيا، إن لم تجد في اللجنة إجماعا على ما تبتغيه، فلن تجد عراقيل في نيله بغالبية أصواتها.. وهو المسلك نفسه، حينما تحتاج شيئا في لجنة حماية الأموال العامة.. فهي في مجمل دربها «سهود ومهود».

وليس بعيدا عن هذا، فقانون الإعلام الإلكتروني المرحل من دور الانعقاد الماضي، وبعدما خضع لمناقشة داخل أروقة اللجنة التعليمية، وبحث علني مفتوح مع جهات إعلامية وشعبية.. فإن الحكومة تعتقد أنه آن أوان خروجه من اللجنة إلى قاعة عبدالله السالم، ليتم التصويت عليه، وحتما لن تجد غضاضة في استعجال تقريره، فمن هم مطلوب منهم في اللجنة إعداده ورفعه إلى البرلمان، متفقون على الانتهاء منه، بعدما يغذونه بتعديلات، وزير الإعلام أصلا، لم يبد معارضة لها في أكثر مناسبة.. وهو ما يبشر أصحاب المقاعد الأمامية في البرلمان، بألا يحملوا هما، في شأن هذا الملف.

كما يمكن لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، أن يأتي إلى لجنة الداخلية والدفاع، بكامل خطط وبرامج وزارته لتدعيم الشأن الأمني في البلاد.. وسيجد تناغما مثاليا مع توجهاته.. فأعضاؤها هم من أهل الميدان العسكري أو ممن يضعون جانب الأمن الداخلي فوق كل اعتبار، ولا يقدمون عليه شيئا.. رغم أنه وزميله وزير الدفاع، سيجدان من بعضهم تمنيات متكررة ليفتحا ملف التجنيس وتسهيلات للبدون وابناء الكويتيات والعسكريين غير الكويتيين.. غير أنها على مسامع الوزيرين سهلة، وفي قلبيهما وجوارحهما خفيفة لا تغث ولا تقلق.

ورغم أنها لجنة تم انتخاب أعضائها بالتزكية، إلا أن الحكومة مؤمنة بأن تركيبة اللجنة التشريعية الجديدة، خير يعينها على منح مشاريعها صك المرور بسلام، من غير تأجيل أو وضع في الأدراج.. ما يجعل وزير العدل يعقوب الصانع، في وضع مطمئن إلى إخراج قانون استقلالية القضاء إلى حيز التنفيذ كما هو، وتعديلات أخرى في قوانين مهمة للأمن والمحاكمات، وإصلاحات مالية تنتظرها البورصة والمؤسسات التجارية.

وإذا كانت الاستجوابات والتهديد بها، استبقت دور الانعقاد الجديد، فإن نزع فتيلها تحرك سريعا، من خلال كم اللجان التي انتهت بالتزكية، وهو عدد ملحوظ، يعكس أن الوئام الحكومي النيابي حاضر بقوة، ليوئد أي نار تستعر، ربما تشعل علاقة السلطتين.. ما يعطي النواب والوزراء أملا وتفاؤلا، بأنهم أمام انجازات تشريعية مهمة، قبل فض اللقاء النيابي في نهاية يونيو أو بدايات يوليو المقبلين، واستقبال الدور الختامي لاحقا، ليدق ممثلو الشعب، مسمارا أخيرا في نعش المطبلين لحل البرلمان.